تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية

د. مباركة سليماني أستاذ محاضر –ب–
جامعة عباس لغرور –خنشلة –

الملخص :

تشكل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن نظرا لثقل و خطورة تداعياتها المختلفة على الأمن و الاستقرار في الاقليم ، فقد كشف اسقاط نظام القذافي الغطاء ليس فقط عن ضعف مؤسسات الدولة السياسية و الأمنية في اطار الصورة النمطية لليبيا القذافي و ظهور الخلافات المحلية على الهوية و الطاقة و الموارد في ليبيا الجديدة ، و لكن انتشار الأسلحة الثقيلة بالموازاة مع حدود رخوة قابلة للاختراق فتح جبهة جديدة من اللاستقرار ليس فقط في ليبيا و لكن للمنطقة بأكملها ،حيث أصبحت الحدود الليبية تصدرعدد كبير من التهديدات للأمن القومي الجزائري مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، وهو ما يلزم الدولة الجزائرية إلى التعامل مع هذه الأخطار العابرة للحدود ومواكبتها وفق معادلة أمن الحدود يساوي أمن الدولة .

الكلمات المفتاحية : أمن الحدود ، الجزائر ، الأزمة الليبية ، التهديدات الأمنية

Summary:

The Libyan crisis is one of the most prominent crises in the Arab region at present because of the gravity and gravity of its various repercussions on the security and stability in the region, The overthrow of the Gaddafi regime revealed the cover not only of the weakness of the political and security institutions of the state in the framework of the stereotype of Libya Gaddafi and the emergence of differences In the new Libya, but the proliferation of heavy weapons, along with soft, porous borders, has opened a new front of instability not only in Libya but in the entire region, where the Libyan border has issued a large number of threats to national security Algerian such as terrorism, organized crime and other, which is required Algerian state to deal with the dangers of cross-border and to keep pace in accordance with the border security equation is equal to the security of the state.

Keywords: border security, Algeria, Libyan crisis, security threats

مقدمة :

يمثل أمن الحدود أحد أعقد المفاهيم التي تعنى بدراستها مختلف الدراسات السياسية و الأمنية و كثيرا ما ارتبط أمن الحدود بالمعنى التقليدي القائم حول حماية و تأمين كل الخطوط الحدية ، الا أن هذا المفهوم أخذ في الاتساع ليأخذ معاني أشمل كالتي هي متعلقة بالتنظيم و مواجهة و ادارة كافة التهديدات و الانكشافات المحيطة بحدودها القطرية ، وعادة ما تتعامل الدولة مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة على نحو ما تشير اليه تعبيرات "الحدود المصونة " أو " الحدود الأمنة" أو الخطوط الحمراء " التي تتردد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات التي تمس حدود الدولة.

جعلت الأزمة الليبية الوضع الأمني في المنطقة المغاربية يصطبغ بالهشاشة من خلال نفاذية الحدود و انهيار الأجهزة الأمنية الليبية و تأهب القوى المعادية للثورة المضادة ، كلها عوامل حفزت التنظيمات الارهابية و حركات التطرف و شبكات الجريمة المنظمة على زيادة أنشطتها عبر الاقليمية ، و قد برهنت التداعيات الخطرة التي أفرزتها الأزمة الليبية أن أمن الاقليم مرتبط بأمن الدولة المحلي بالدرجة الأولى من منطلق أن مختلف التهديدات الأمنية الجديدة تمتاز بالاختراق و تآكل الحدود الوطنية .

الجزائر و كغيرها من دول المنطقة المغاربية تعاني مسبقا مختلف التحديات الأمنية (تجارة المخدرات ، الأسلحة ، عمليات الخطف و الهجمات الارهابية) ، على اعتبار كونها أقدم دولة خاضت مواجهات ضد ما يعرف بالحرب على الارهاب داخل حدودها منذ سنوات التسينات الى يومنا هذا ، و لكن سقوط نظام القذافي عام 2011 و ما تبعه من تداعيات اقليمية خطرة من فوضى السلاح الى تنامي دور التنظيمات الارهابية أنتج واقعا أمنيا جديدا يفرض على الجزائر أعباء اضافية مادية و عسكرية و أمنية من أجل مواجهة هذه التهديدات على طول الحدود مع ليبيا و تأمين هذه الحدود من كل الأخطار و التهديدات ، تأسيسا على ما سبق نطرح الاشكالية التالية : ما هي أبرز تداعيات الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية ؟ و ما طبيعة الاستراتيجية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لتأمين حدودها و صد التهديدات القادمة من ليبيا ؟ .

و عليه ستتم الاجابة على هذه الاشكالية على ضوء المحاور التالية :

- ✓ مدخل مفاهيمي : الحدود ، أمن الحدود ، التهديدات الاقليمية ، الأزمة الليبية
- ✓ الأزمة الليبية : الأسباب و التطورات
- ✓ طبيعة التهديدات القادمة من ليبيا
- ✓ الاستراتيجية الجزائرية لتأمين الحدود و تقويض التهديدات القادمة من ليبيا
- ✓ مستلزمات تأمين الحدود الجزائرية و فرص تسوية الأزمة الليبية

1–مدخل مفاهيمي :

أ–تعريف الحدود:

الحدود تعني في معاجم اللغة العربية جمع الحد و هو الحاجز بين شيئين و منتهى الشيء هو حده و الحد يعني الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالأخر ولئلا يتعدى أحدهما على الاخر،فنقول حديد فلان اذا كانت أرضه الى جانب أرضه ،وحدده معناه ميزه[i].

يعرف فقهاء القانون الدولي الحدود بأنها " خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأرض التي تمارس فيها الدولة سيادتها و التي تخضع لسلطانها و لها وحدها حق الانتفاع بها و استغلالها ، و تعيين هذه الحدود من الأهمية بمكان اذ عندها تبدأ سيادة الدولة صاحبة الاقليم و تنتهي سيادة غيرها ، ووراءها تنتهي سيادتها و تبدأ سيادة غيرها " [ii]، كما عرفها الدكتور سامي عبد الحميد على أنها "مجموعة الخطوط الوهمية المرسومة على سطح الكرة الأرضية أو أعلاه بغرض الفصل بين اقليم دولة بعينها و ما يتاخمها من أقاليم الدول الأخرى أو المناطق غير الخاضعة أو غير الجائز اخضاعها لسيادة أي من الدول "[iii].

أما الحدود بالمعنى القانوني فهي عبارة عن مناطق اتصال سيادات الدول و أنظمتها الشرعية ، و يعني المفهوم العسكري للحدود على أنها المنطقة الأولى أو الجبهة الأولى التي يجب أن تحمى و البداية التي ينطلق منها الهجوم و الدفاع عن اقليم الدولة و جميع عناصرها الأخرى ، و يدل اعتبارها السياسي على وجوب احترامها و ادامتها أو توسعها ، لأن لها مكانة مقدسة في نفوس المواطنين و يمكن للسياسي أن يستفيد من هذه العلاقة في توليد وتنمية الولاء الوطني لصالح الدولة و مجتمعها ، أما من الناحية التاريخية فإن الحدود تعد انعكاسا لتكامل الدولة و توسعها أو انكماشها أو تجزئتها و تعبر عن فلسفتها و درجة قوتها أو ضعفها في مراحل زمنية متعاقبة [iv].

ان فهم مسألة الحدود بالنسبة لأي دولة تتطلب توضيح أن الحدود نقاط اتصال و تفاعل بين الدولة و العالم الخارجي ، و هنا توجد قضيتين:

- التنظيم : فالمهمة الطبيعية المتعلقة بالحدود تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص و البضائع بطريقة تهدف الى تسهيل الحركة و ليس عرقلتها ، لأن التفاعل مع العالم يمثل في النهاية أساسا لنمط حياة البشر و حالة الاقتصاد .
- التأمين : و هي مهمة طبيعية (موازية) للحدود حيث يجب أن تؤمن بصرف النظر عن نمط العلاقة مع أطراف الجوار ، فمن الطبيعي أن تكون هناك أعمال مراقبة و تأمين و حراسة دائمة للحدود [v].

للحدود ثلاث وظائف أو مهام تتمثل في :

- وظيفة الأمن والحماية ، سواء كانت هذه الحماية تتعلق بحرمة أراضي الدولة وحمايتها ضد أي هجوم مفاجئ ، أو كانت تهدف إلى حماية شعب الدولة ووقايته ضد ما يتهدده في أمور الصحة والاقتصاد والثقافة.
- دور الحدود في حماية الاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية ، فحدود الدولة بعد تحديدها تقوم على تحقيق وظائف مهمة في المجال الاقتصادي ، فإقليم الدولة بما ينعم به من ثروات يمكن أن يمثل عنصراً أساسياً في إقامة نظام اقتصادي وطني.
- تعيين النطاق الإقليمي لسيادة الدولة، حيث أصبح الخط الحدودي يعني تحديد النطاق المكاني التي تباشر عليه الدولة سيادتها واختصاصاتها.

ب–أمن الحدود:

إن تأمين الحدود يهدف بالدرجة الأولى إلى محاربة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود والقادمة من خارج الدولة والتي تستهدف حدودها الداخلية أو تستخدمها كنقطة عبور أو قواعد للانطلاق من أجل بلوغ أهداف موجودة في مناطق أو جهات أخرى أو حتى خارج التراب الوطني ، وعادة ما تتعامل الدولة مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة على نحو ما تشير اليه تعبيرات "الحدود المصونة " أو " الحدود الأمنة" أو الخطوط الحمراء " التي تتردد بنبرة حاسمة في التصريحات الرسمية خلال حالات الطوارئ أو فترات الأزمات التي تمس حدود الدولة[vi]، فلا تريد أي دولة أن تترك مجالا للشك بشأن قدرتها أو ارادتها فيما يتعلق بأمن الحدود، هذا ويقوم **أمن الحدود على افتراضين أساسين هما:**

- طبيعة التهديد الأمني تفهم من خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى.
- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات.

و يتجلى هذان الافتراضان بالتعريف الذي قدمه ليبمان " Lippmann تعد الأمة آمنه إلى حد ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهددة بالتضحية بقيمها الأساسية إذا ما رغبت في تجنب الحرب وبمقدورها إذا واجهت التحدي أن تصون قيمها من خلال الانتصار في تلك الحرب ، و قد عرف عبد الوهاب الكيالي مفهوم أمن الحدود التقليدي على أنه "تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو أخطار داخلية " ،و قد تغير كثيرا مدلول مفهوم الأمن بصورة عامة وأمن الحدود بصورة خاصة من خلال

تعدد مصادر التهديد للأمن ، و في هذا السياق يرى جون بيرتون " John Burton " ، أن الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية و لم يعد يعرف بإعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة ، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة ، ولذلك فإن أمن الحدود ارتبط بعدة دلالات ومنها:

- صورة التحولات عبر الحدود مباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).
- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصادياً، وقيمياً، وأمنيا[vii] .

ج–التهديدات الاقليمية :

تبدأ الأبعاد الحقيقية لمسألة أمن الحدود بمفهوم التهديدات التي تتعلق بتقديرات مؤسسات الأمن في الدولة حول طبيعة التهديدات القائمة أو المتحملة في منطقة الحدود ، و ترتبط تلك التهديدات عادة بما يلي[viii]:

- **تهديدات ذات طبيعة أمنية** : ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود و التي يتم التعامل معها في اطار العمل اليومي الروتيني أحيانا لعناصر الأمن و حرس الحدود و خفر السواحل كعمليات التسلل عبر الحدود و عمليات تهريب الأسلحة و المخدرات و البشر و الأموال ..الخ، و عليه فإن أمن الحدود المشتركة هنا لا يرتبط فقط بقدرة الدولة على ابعاد التهديدات القادمة من الجانب الأخر و انما أساسا على ابقاء التهديدات المحتملة من جانبه داخل حدوده ،و بالتالي فإن التعاون الذاتي هو الأساس .
- **تهديدات ذات طبيعة عسكرية** : و ترتبط تلك التهديدات بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة بين الجانبين أو وجود صراع قائم أو محتمل .

د–الأزمة الليبية :

تشكل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن ، نظرا لثقل و خطورة تداعياتها المختلفة على الأمن و الاستقرار في الاقليم ، فمع اسقاط نظام القذافي في عام 2011 على اثر اندلاع حركة الاحتجاجات في 17 فيفري 2011 دخلت البلاد حالة من اللاستقرار و الفوضى الشاملة الى أن انتهت الى أزمة عميقة تتمثل بوجود حكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها " عبد الله الثني" و تدعمها قوات اللواء حفتر ، أما العاصمة طرابس و الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني و يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات "فايز السراج " و تدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة ، و أمام تصاعد الأزمة الليبية و تحولها الى حاضنة استراتيجية لانتشار الازمات في المنطقة باتت مسألة تأمين الحدود الجزائرية ضرورة أمنية ملحة أكثر من أي وقت مضى .

2– الأزمة الليبية: الأسباب و التطورات:

أحدثت ثورة 17 فيفري التي فجرها الشباب الليبي تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي ، و التي كانت خاضعة لحكم العقيد الراحل معمر القذافي لما يقارب 42 عاما سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، فضلا عن انفراد القذافي و أفراد قبيلته في ادارة دفة الحكم الى جانب حصر جميع الامتيازات في شخصه و أفراد عائلته ، و قد أخذت الثورة الليبية منحا مختلفا عن ما حدث في تونس و مصر ، اذ لم يستطع الشعب الليبي قيادة عملية التغيير بنفسه نتيجة للسياسة الصارمة التي كان يتبعها نظام القذافي ، و هو ما دفع المجتمع الدولي الى التدخل من خلال قوات حلف الناتو التي وفرت غطاءا جويا لقوى المعارضة الليبية التي نجحت في الاطاحة بنظام القذافي[ix] .

بيد أن الصراع على السلطة و التنافس بين القوى السياسية كان أقوى من تغليب المصلحة العليا لليبيا فقد أصبح المشهد السياسي في ليبيا ما بعد اسقاط نظام القذافي يوصف بصراع الميليشيات ، حيث أن العديد من زعماء الكتائب المسلحة يمارسون أدوارا تتصل بالسلاح و المال و السياسة و يتنافس قادة الميليشيات في السيطرة على مصادر الثروة المالية و مقدرات الدولة و في الانتماء الى قوى سياسية أو دعمها علاوة على

تشكيلهم أحزاب و حركات سياسية ، فقادة الكتائب دخلوا العمل السياسي و الحزبي داعمين أو مدعومين بقوة المسلحين الموالين لهم أو لتيارها السياسي أو المناطق [x] ، و انتهى الواقع السياسي في ليبيا الى أزمة عميقة فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة و هي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يطلق عليها ويرأسها "عبد الله الثني " ، أما العاصمة طرابلس و معظم الغرب فتسير شؤونه حكومة الوفاق الوطني و يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات "فايز السراج " ، و عموما يمكن اجمال أبرز أسباب الأزمة الليبية الراهنة فيما يلي [xi]:

- ✓ غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي أدار ليبيا بشكل فردي و عمل على اضعاف مؤسساتها .
- ✓ تكدس السلاح في البلاد و تهريبه و انتشاره ما أدى الى نشوء تنظيمات و جماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية و تعدد ولاءاتها .
- ✓ التدخلات الخارجية الاقليمية و الدولية في الشأن الليبي و باتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي .
- ✓ تزايد البعد القبلي و العشائري و انخراطه في السياسة و العمل المسلح و ذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حضرها طول فترة حكم القذافي .
- ✓ بروز الثنائية بين "ليبراليين " و " اسلاميين " و انتهاءا بصراع المصالح الشخصية و القبلية و الجهوية و الفئوية .

3–طبيعة التهديدات القادمة من ليبيا

تشهد ليبيا منذ سقوط نظام القذافي حالة من عدم الاستقرار و النزاع المسلح و تعاني من معضلات كبرى أبرزها انعدام السيطرة على الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة عدا عن سهولة تهريب السلاح و ماله من أثر في نشوء الكثير من المجموعات المسلحة و

الميليشيات التي تسهم في تمزيق السلم الاجتماعي ، و قد ساهم الضعف السياسي و الأمني في اطار عملية بناء الدولة و النتائج العكسية للحرب في ليبيا في ما يعرف بالتعزيز الذاتي للانكشافات الأمنية الموجودة مسبقا و المتمثلة في [xii] :

أولا: تمويل مختلف التدفقات عبر الوطنية لشبكات التهريب في ظل حدود قابلة للاختراق و مراقبة أمنية هشة ما يفسر المخاوف و

.*التحذيرات التي أعلنت عنها معظم دول الجوار و من بينها الجزائر ، و بخاصة بعدما أصبحت محاولات تهريب الأسلحة مؤكدة

–ثانيا: سمحت مثل هذه الفوضى بصورة دراماتيكية باثارة المزيد من الانكشافات الأمنية سواء من خلال ظهور الأذرع الجديدة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي كجماعة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا ، كتيبة الموقعون بالدم ، أو من خلال تكثيف مستوى العمليات و تحسينه ، فعلى الجانب الجزائري قامت كتيبة الموقعين بالدم بالهجوم على القاعدة البترولية بتيقنتورين الواقعة بعين امناس في 11 جانفي 2013 .

و في ما يلي عرض موجز لأبرز التهديدات و التحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الجارية في ليبيا :

- **انكشاف الحدود الشرقية للجزائر** و التي تمتد على طول 980 كلم في ظل غياب التغطية الأمنية و العسكرية من الجانب الليبي ، و هو ما فرض على الجزائر تسخير امكانيات كبيرة جدا مادية و بشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا .
- **تنامي نشاط الخلايا و التنظيمات الارهابية** : فبعد سقوط نظام القذافي استفادت هذه الخلايا الارهابية من نهب مخازن السلاح الليبي ، بحيث تشير التقارير الى أن المنظمات الارهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية و خطيرة مستفيدة من انتشار السلاح و الهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا .
- **تهريب و المتاجرة بالسلاح** : تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة ، و هو ما أدى الى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة ككل و على رأسها الجزائر .
- **انتشار و تنامي الجريمة المنظمة** : ساعدت الأوضاع الأمنية و السياسية المتردية و الصعبة بعد الاطاحة بنظام القذافي على دخول ليبيا في مرحلة فراغ سياسي و أمني و مؤسساتي جعل منها دولة هشة أو دولة في طريق الفشل و الانهيار، و هذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة و هو ما أصبح يهدد أمن الجزائر خاصة في ظل شساعة الحدود بين البلدين ، بحيث تشير الاحصائيات الى تزايد نشاط تجارة المخدرات و تهريبها و تزايد نشاط الهجرة السرية ، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تستخدم أيضا كقواعد و نقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك الجماعات الارهابية و شبكات الجريمة و تهريب المخدرات و التي لها روابط بمنطقة الساحل الافريقي [xiii] .

- **تنامي الهجرة غير الشرعية** : أصبحت ليبيا بعد سقوط نظام القذافي من المسالك الأسهل نظرا الى ضعف المراقبة على الحدود ، و هو ما يسهل وصول المهاجرين من دول جنوب الصحراء و كذلك من المغرب الكبير و منها الانطلاق بحرا الى أوروبا لسهولة مغادرة السواحل الليبية التي تمتد على مسافة 1800 كلم غالبيتها دون مراقبة حقيقية [xiv]، و قد أدى توقيع ليبيا على عدة اتفاقيات مع بعض الدول الأوروبية و حصولها على مساعدات و دعم فني و تقني للأجهزة الليبية المكلفة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود البرية والبحرية أدى الى تحول الجزائر إلى منطقة عبور للمهاجرين الأفارقة الفارين من الأوضاع الأمنية و السياسية والاجتماعية الصعبة في ليبيا، بعد أن تعذر عليهم المرور إلى الضفة الأخرى بسبب الرقابة التي تفرضها أجهزة الأمن الليبية على شريطها الساحلي.

لم يقتصر التهديد المتصاعد للأزمة الليبية على الجوانب المتعلقة بالبيئة الأمنية الجزائرية فحسب ، ذلك أن تهديد الأمن يعني بالضرورة المساس بالقدرة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة ، فقد ألقت الأزمة الليبية بضلالها على الموازنة العسكرية في الجزائر و التي شهدت ارتفاعا كبيرا منذ عام 2011 فعلى سبيل المثال لا الحصر قدرت ميزانية وزارة الدفاع الوطني و أجهزة الأمن ووزارة الداخلية بحوالي 15 مليار دولار عام 2012 ، و الأكيد أن استمرار تصاعد هذه الأزمة و عدم احتوائها سيبقى يستنزف أكثر من الميزانية المخصصة للدفاع و هو ما ينقص من مقدرات الميزانية في قطاعات أخرى على غرار التنمية و الصحة و التعليم ... الخ ، خاصة أمام تراجع أسعار النفط منذ نهاية عام 2014 و التراجع مرشح للاستمرار و الانحدار أكثر الى أسعار قد تدق ناقوس خطر أزمة اقتصادية حقيقية في الجزائر ، أما على الجانب الاجتماعي فقد كان للأزمة الليبية انعكاسات سلبية تمثلت في تنامي الاحتجاجات الشعبية خاصة في ولايات الجنوب الأمر الذي أصبح يهدد الأمن و الاستقرار الاجتماعي في الجزائر [xv].

و هو ما يفرض على الجزائر أعباء اضافية مادية و عسكرية و أمنية من أجل مواجهة هذه التهديدات على طول الحدود مع ليبيا و تأمين هذه الحدود من كل الأخطار و التهديدات .

4- الاستراتيجية الجزائرية لتأمين الحدود و تقويض التهديدات القادمة من ليبيا

تعتبر مسألة تأمين الحدود الجزائرية ضرورة أمنية ملحة فرضتها الاضطرابات المتنامية في دول الجوار و هي متنوعة و متعددة و ذات مسارات غامضة ، اذ يتطلب تأمين الحدود اتفاقا بين طرفين لضمان تنسيق المهام و الأعباء الأمنية ، و بسبب حالة اللاستقرار و الفوضى التي تشهدها دول الجوار فإن السياسة الجزائرية تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في هذه الدول أولوية قصوى ، حيث تمر تونس بمرحلة انكشاف أمني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية خاصة أن جيشها محدود الموارد و الامكانيات و تنقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة ، أما جنوبا فتأمين الحدود مع مالي مرهون بايجاد تسوية لأزمة حركة الأزواد حتى لا تتحول الى ملاذ و معقل للجماعات الاسلامية ، أما فيما يخص ليبيا و أمام تصاعد الأزمة بها فإنها على وشك أن تتحول الى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات ، فهي تعاني من غياب الدولة و تفكك المجتمع و تعدد الميليشيات المسلحة و ظهور نموذج الحرب بالنيابة ، و هذه كلها معطيات تبرر مدى ضرورة تأمين الحدود الجزائرية أكثر من أي وقت مضى [xvi].

سارعت الجزائر في ظل التطورات المتسارعة و المستجدات الخطيرة على الساحة السياسية الليبية الى اتخاذ التدابير الوقائية و الأمنية التالية [xvii]:

- استدعت الجزائر سفيرها (بعد محاولة اختطافه) و طاقمها الدبلوماسي من طرابلس و أغلقت الحدود البرية مع ليبيا شهر ماي 2014.
- نشر تعزيزات عسكرية و أعداد اضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا ، مالي ، النيجر، ليبيا و الى غاية الحدود مع تونس .
- أعلنت حالة الاستنفار الأمني على مستوى سفاراتها بثماني دول في المنطقة منها ثلاث دول عربية و خمسة دول افريقية كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي داهم يهدد حياة الدبلوماسيين الجزائريين .
- أعلنت حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب و الجنوب الشرقي كاجراء احترازي و استباق لأي تطورات على الحدود من أجل احتواء أي تطور و استقبال اللاجئين من ليبيا و مالي .

وقعت الجزائر و ليبيا في شهري مارس و أفريل من سنة 2012 على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة نظرا لما يواجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل الارهابيين ، و في 12 جانفي 2013 عقد رؤساء حكومات الجزائر ، ليبيا و تونس اجتماعا بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث ، و قد هدف الاتفاق على تعزيز القدرات و الاجراءات الأمنية بين الدول

و عقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل و بحث القضايا السياسية و الاقتصادية ، اضافة الى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الدول الثلاث لمقاومة اشكالية الارهاب و التطرف الاسلامي ، و على صعيد ثنائي قررت ليبيا و الجزائر في شهر أوت 2013 تفعيل لجنة مشتركة مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها و تدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش و الشرطة [xviii].

الجدير بالذكر أن الجزائر و منذ اندلاع الأزمة الليبية التزمت الحياد و رفضت التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا ، و يمكن إعتبار أن الموقف الحالي للجزائر هو تأمين الحدود الجزائرية–الليبية وتعاون مع دول الجوار في مجال تبادل المعلومات لمنع تنقل الجماعات المسلحة، والإعتماد على الحوار بين الفصائل الليبية، ويجب الإشارة أن هذا الموقف يبقى الجزائر على المدى القريب والمتوسط على الحياد إتجاه الصراع في ليبيا ويبقيها كفاعل محوري في المنطقة وبصورة طيبة عند كل الفصائل الليبية المتصارعة ، ولكن من جهة أخرى يتطلب هذا الموقف الدفاعي مقومات وإمكانيات كبيرة مالية وبشرية وخاصة أن الجزائر تعاني من تحديات إقتصادية بفعل إنهيار أسعار النفط وتكلفة إعادة إنتشار القوات العسكرية وتكلفة كذلك التأهب والإستعداد في ظل الفوضى والهشاشة الأمنية في المنطقة [xix] ، هذا و قد بات الدور الجزائري يجتذب الدبلوماسية الأمريكية التي قالت مؤخرا على لسان السفير الأميركي لدى الجزائر جون ديروشر" إن واشنطن تدعم رؤية الجزائر في سبيل تحقيق توافق بين مختلف أطراف الصراع في ليبيا" ، وجاء ذلك خلال محاضرة نظمت يوم 16 جانفي 2018 بالمعهد الدبلوماسي للعلاقات الدولية بالجزائر العاصمة بمناسبة إحياء الذكرى الـ55 للعلاقات الجزائرية الأميركية، و أثنى السفير الأمريكي على الجهود الجزائرية المبذولة من أجل حل الأزمة الليبية عن طريق الحوار السياسي ، مشيرا إلى أن الدبلوماسية الجزائرية "اتسمت بالحكمة والاتزان من خلال تمسكها بالحل السياسي" في ليبيا، و مؤكدًا الدعم الأميركي لرؤيتها في هذا الاتجاه [xx].

و على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية الا أن حدودها مع جيرانها خاصة الليبيين لازالت تعاني الكثير من الاختراقات و التوترات ، و يتعلق الأمر بقضيتين رئيستين [xxi]:

- استفحال الاشكالات المرتبطة بنمط التهديدات اللاتماثلية التي أنهكت كاهل الحكومة الجزائرية و منافذ حدودها من المشكلات القائمة حول الهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة العابرة للحدود و الارهاب و غيرها و تنوع نواقلها .
- استمرار نمط التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى المتعلقة أساسا بالغلق المستمر للحدود كما هو الحال من جهة ليبيا شهر ماي 2014 بسبب مخاطر أمنية نتيجة تسلل الجماعات الإرهابية وتهريب السلاح و الجريمة المنظمة ، و كذا من جهة مع المغرب منذ أزيد عن 20 سنة من الاغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية ، و لكن بقيت نفيذه فيما يتعلق بتهريب المخدرات و الوقود رغم الجهود الانفرادية من كلا الطرفين .

5–مستلزمات تأمين الحدود الجزائرية و فرص تسوية الأزمة الليبية

أ–مستلزمات تأمين الحدود الجزائرية :

يجب على الدولة الجزائرية مضاعفة جهودها لتأمين حدودها و صد التهديدات التماثلية و اللاتماثلية القادمة من دول الجوار المضطربة و خاصة ليبيا و ذلك بالعمل على :

- ✓ تقوية الأمن الداخلي بمختلف أبعاده بما يسمح بالتفرغ للمهددات الخارجية لأمنها و بما يعطيها فعالية أكبر في مواجهتها ، و هذا لن يتأتى الا باتمام المهمة الأمنية التي شرع فيها و كانت أولى حلقاته دحر الارهاب داخليا.
- ✓ تقوية عمق حدودها الافريقية جنوبا ، و هنا يجب أن تتحمل الجزائر مسؤوليتها الأمنية في تنسيق جهود دول المنطقة لمواجهة كل مهددات أمنها من جهة ، و في تقوية مواقفها حيال اكراهات و اغراءات القوى الأجنبية من جهة ثانية [xxii].
- ✓ على الجزائر أن تراجع عقيدتها الأمنية ليس بتغيير أو التراجع عن مبادئ تبنتها منذ الاستقلال ، بل بتطوير و تحسين الاليات و المحددات التي تصوغ عقيدتها الأمنية لاكتسابها هامش المناورة مع تعدد و توسع التهديدات الأمنية الراهنة .
- ✓ الحرص على حلحلة الأزمة الليبية عبر التسوية السلمية و الابتعاد ما أمكن عن فخ التدخل العسكري الذي سيكلف الخزينة كثيرا و يغرق الجزائر في المستنقع الليبي و يعمق الأزمة الليبية .

- ✓ ضرورة التعامل مع الأزمة الليبية في اطار مبادرات اقليمية تتبنى مقاربة الأمن و التنمية الشاملة كي لا تتكبد الجزائر وحدها عبء تأمين المنطقة المغاربية و الساحلية .
- ✓ ضرورة تفعيل اتحاد المغرب العربي المجمد منذ عشرات السنوات لتعزيز أمن دول المنطقة و خلق فرص اقتصادية جديدة و تبادل خبرات تنموية و اساليب تعليمية ترتقي بالمستويات الاجتماعية للدول المغاربية الخمس ، و من ثم خلق مبادرات اقليمية لاحتواء الأخطار الأمنية المحتملة [xxiii].

ب–فرص تسوية الأزمة الليبية :

ان خروج ليبيا من أتون العنف والفوضى مرهون بمدى قدرة الفرقاء الليبيين على إيجاد أرضية للتفاهم بين جميع المكونات في الداخل والخارج ، والعمل على توحيد البيت الليبي لتجاوز تعقيدات الأزمة المستفحلة ، و يتحقق ذلك من خلال :

- ✓ زيادة الجهود من أجل انجاح الاتفاق السياسي و حكومة الوفاق الوطني اللذين حظيا برعاية دولية و الضغط على الأطراف الليبية المعطلة للاتفاق ، و كذلك على الأطراف الاقليمية الداعمة لتلك الأطراف للقبول بصورة فعلية بالاتفاق .
- ✓ تشديد الاجراءات من أجل تنفيذ قرار منع وصول الأسلحة الى الأطراف الليبية المتصارعة .
- ✓ رعاية اجتماع لدول جوار ليبيا لتسهيل الوصول الى توافق اقليمي على انجاح الحل السياسي في ليبيا و مواجهة الأخطار العابرة للحدود الليبية و التي تهدد دول الجوار ، و كذلك لتنسيق الجهود في مواجهة المجموعات المتطرفة في ليبيا [xxiv].
- ✓ بناء ثقافة ديمقراطية: اذ يحتاج الواقع الليبي الى خلق ثقافة ديمقراطية تؤكد على القيم الكبيرة والحاضنة للشأن والوعاء الديمقراطي المنشود ، وتسعى الى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعدد .
- ✓ دعم المصالحة الوطنية و العدالة الانتقالية باعتبارها احدى الآليات الأساسية العملية لإعادة البناء في ليبيا التي يتميز بالتعدد القبلي و الثقافي و الاجتماعي .
- ✓ الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية و الغربية بشكل خاص في السياسات الداخلية و الخارجية للنظام الجديد في ليبيا ، عدا ما هو مشروع من حصولها و غيرها على النفط الليبي و مشاريع اعادة اعمار ليبيا بمنافسة مفتوحة و مشروعة أمام الأطراف الخارجية الدولية الأخرى كافة و بدون ابتزاز النظام الجديد من خلال ما قدمته من دعم جوي للثورة[xxv] .
- ✓ بناء المؤسسة العسكرية ودعمها وتحديد دورها من خلال الدستور كحامية وأداة للدفاع عن الوطن والقيم الدستورية والديمقراطية.
- ✓ ضرورة العمل على تفكيك الميليشيات و تحويل ولاء الميليشيات المسلحة التي تم دمجها في الأجهزة الأمنية إلى الدولة الليبية ، كما ينبغي الاستفادة من الكفاءات الموجودة في الأجهزة الأمنية السابقة ، والتي لم ترتكب أية انتهاكات و لم تتورط في قمع الليبيين[xxvi].
- ✓ إصلاح الجهاز الأمني وإضفاء الطابع الرسمي عليه بدرجة من اللامركزية تسمح لعناصر هذا الجهاز بالانتشار السريع في مختلف أنحاء ليبيا والتعامل مع متطلبات فرض الأمن في كل منطقة على حدى مع ربطه بمظلة مركزية توفر له غطاءا قانونيا وشرعيا تحت السلطة الانتقالية في البلاد ، وسيشكل ذلك حسب المتتبعين أفضل السبل لمعالجة مصادر عدم الاستقرار في شرق ليبيا على المدى القريب [xxvii].

الخاتمة :

ان اهتزاز الأوضاع في ليبيا منذ اسقاط نظام القذافي عام 2011 و دخولها في دوامة الفوضى و العنف شكل منها مصدر تهديد خطير للأمن الاقليمي المغاربي بحكم الجوار الجغرافي خاصة للجزائر التي تشترك معها في حدودها ، فكان لهذه الأزمة تداعيات خطيرة على البيئة الأمنية للجزائر بافرازها لوضع أمني هش و انكشافات أمنية على الحدود ناهيك عن تزايد نشاط الجماعات المسلحة في ليبيا و انتشار تجارة السلاح و تهريبه عبر الحدود ، و على الرغم من الجهود الانفرادية للجزائر الرامية الى ضبط و ادارة الوضع الأمني و مواجهة مختلف التداعيات العابرة لحيزها الجيوسياسي الا أنها تبقى غير كافية ، و عليه فالجزائر مدعوة الى تخصيص أعباء مالية و عسكرية اضافية و تطوير استراتيجيتها لتأمين حدودها و التأهب دوما للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها .

قائمة المراجع

أ–الكتب :

1– أبو هيف صادق ، **القانون الدولي العام** ، (مصر : منشاة المعارف ، 1995).

2– عبد الحميد محمد سامي ، **أصول القانون الدولي العام** ، (مصر : د.د.ن، 1989) .

ب–المقالات :

3–أكمير عبد الواحد ، «الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 433 ، 2015 .

4–الحيالي عبد الأمير عباس ، «تغير مفهوم ووظيفة الحدود » ،**مجلة الفتح** ، العراق : جامعة ديالى ، العدد 38 ، 2009 .

5–الشيخ محمد عبد الحفيظ ،« مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا »، **شؤون عربية** ، مصر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 160 ، شتاء 2014 .

6–دخان نور الدين ، عيدون الحامدي ،« مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الادارة الأحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية »، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد 14 ، جانفي 2016 .

7– دلة أمينة مصطفى ، «العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري : أمن الحدود بين مالي و ليبيا »،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان 49–50 ، 2016 .

8–غربي محمد ، ابراهيم قلواز ، «تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الاقليمي و الأمن الجزائري »، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، العدد السابع ، جويلية 2014 .

9– قحطان عبد الله حارث ،« الانفلات الأمني عبر الحدود و تأثيره في العلاقات الدولية»، **مجلة العلوم السياسية و القانون**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي ، العدد الأول ، جانفي 2017 .

10– مولود سبع سداد ،«عدم الاستقرار السياسي في ليبيا:دراسة في العوامل الداخلية والخارجية»،**مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، العراق : جامعة ديالى ، المجلد 6، العدد الأول ، 2017 .

ج–الدراسات غير المنشورة :

11– سليماني مباركة ، "التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى ، **أطروحة دكتوراه** ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2015–2016 .

12– أوشريف يسرى ، "تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن في الجزائر " ، **رسالة ماجستير** ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،جامعة بسكرة ، 2015–2016 .

13– بوسكين سليم ، "تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010–2014 "، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014–2015 .

د–الأنترنت :

14– الزيات محمد مجاهد ، " اعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات " ، متحصل عليه من :
studies.aljazeera.net/.../2013124104712534604.htm

15– بلقاسمي محمد ، " الموقف الدفاي للجزائر تجاه الأزمة الليبية " ، متحصل عليه من :
http://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%

16– عبد السلام محمد ، " أمن الحدود في المنطقة العربية " ،مركز شركاء التنمية ، 2008 ، متحصل عليه من :
http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf

17–عز العرب محمد ، "ندوة : أمن الحدود في المنطقة العربية " ، متحصل عليه من :
http://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/feb38524-00fd-40bc-86c2-D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

18–غبارة عبد الباسط ، " هل أصبحت الجزائر الفاعل الأبرز في الأزمة الليبية " ، متحصل عليه من :
http://www.afrigatenews.net/content/%D9%87%D9%84-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%

19-"التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115، 2011، متحصل عليه من:
http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf
20-" الأزمة الليبية الى أين "، تقرير فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط ،الأردن ، العدد 13 ،مارس 2017 ، متحصل عليه من :
http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/13.pdf

---

[i]-عبد الأمير عباس الحيالي ، «تغير مفهوم ووظيفة الحدود » ،**مجلة الفتح** ، العراق : جامعة ديالى ، العدد 38 ، 2009 ، ص 14 .

[ii]-صادق أبو هيف ، **القانون الدولي العام** ، (مصر : منشاة المعارف ، 1995) ، ص 297 .

[iii]-سامي عبد الحميد محمد ، **أصول القانون الدولي العام** ، (مصر :د.د.ن، 1989) ، ص 156 .

[iv]-عبد الأمير عباس الحيالي ، مرجع سابق ، ص 15 .

[v]-محمد عز العرب ، "ندوة : أمن الحدود في المنطقة العربية " ، ص 3 ، متحصل عليه من :
http://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/feb38524-00fd-40bc-86c2-D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

[vi]-محمد عبد السلام ، " أمن الحدود في المنطقة العربية " ،مركز شركاء التنمية ، 2008 ، ص 2 ،متحصل عليه من :
http://www.pidegypt.org/download/forum-papers/9.pdf

[vii]-حارث قحطان عبد الله ،« الانفلات الأمني عبر الحدود و تأثيره في العلاقات الدولية»، **مجلة العلوم السياسية و القانون**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي ، العدد الأول ، جانفي 2017 ، ص ص 12-13 .

[viii]-محمد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص 4 .

[ix]-مباركة سليماني ، "التحولات السياسية في المنطقة المغاربية و انعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى ، **أطروحة دكتوراه** ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2015-2016 ، ص 175 .

[x]- سداد مولود سبع،«عدم الاستقرار السياسي في ليبيا:دراسة في العوامل الداخلية والخارجية»،**مجلة العلوم القانونية و السياسية** ، العراق : جامعة ديالى ، المجلد 6 ، العدد الأول ، 2017 ، ص 152 .

[xi]-" الأزمة الليبية الى أين "، تقرير فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط ،الأردن ، العدد 13 ،مارس 2017 ،ص5، متحصل عليه من :
http://www.mesc.com.jo/CrisesTeamReports/13.pdf

[xii]-مصطفى دلة أمينة ، «العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري : أمن الحدود بين مالي و ليبيا »،**المجلة العربية للعلوم السياسية** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان 49-50 ، 2016 ، ص 118.

[*]حسب البيانات التالية : لاتزال ليبيا تخزن حوالي 9,5 ملايين طن من غاز الخردل وفقا لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية ، و على سبيل المثال لا الحصر ضبط الجيش النيجيري 640 كلغ من مادة سيمتكس و صواعق قادمة من ليبيا في حدودها الشمالية ، و في 21 سبتمبر 2011 وقعت مواجهات بين وحدات من الجيش التونسي و مجموعة من مهربي الأسلحة في منطقة الحدود الثلاثية ، و في مطلع شهر جانفي 2012 اعترض الجيش الجزائري قافلة من الأسلحة و المهاجرين الأفارقة على الحدود مع النيجر ، أنظر : -المرجع نفسه ، ص 118.

[xiii]-سليم بوسكين ، "تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014 "، **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2014-2015 ، ص ص 168-169 .

[xiv]-عبد الواحد أكمير ، «الربيع العربي و الهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط »، **المستقبل العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد433 ، 2015 ، ص 30

[xv]- يسرى أوشريف ، "تداعيات الأزمة في ليبيا على الأمن في الجزائر " ، **رسالة ماجستير** ، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بسكرة ، 2015-2016 ، ص ص 224-227 .

[xvi]-يسرى أوشريف ،المرجع نفسه ، ص ص 210-211.

[xvii]-محمد غربي ، ابراهيم قلواز ، «تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الاقليمي و الأمن الجزائري »، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية** ، العدد السابع ، جويلية 2014 ، ص ص 31-32 .

[xviii]-نور الدين دخان ، عيدون الحامدي ،« مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الادارة الأحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية »، **دفاتر السياسة و القانون**، العدد 14 ، جانفي 2016 ، ص ص 178-181 .

[xix]-مولود بلقاسمي ، " الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية " ، متحصل عليه من :
http://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%

[xx]-عبد الباسط غبارة ، " هل أصبحت الجزائر الفاعل الأبرز في الأزمة الليبية " ، متحصل عليه من :
http://www.afrigatenews.net/content/%D9%87%D9%84-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%

[xxi]– نور الدين دخان ، عيدون الحامدي ، مرجع سابق ، ص 179 .

[xxii]– نور الدين دخان ، عيدون الحامدي ، مرجع سابق ، ص 183 .

[xxiii]–يسرى أوشريف ، مرجع سابق ، ص 255.

[xxiv]–" الأزمة الليبية الى أين " ، مرجع سابق ، ص 24 .

[xxv]–محمد عبد الحفيظ الشيخ ،« مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا »، **شؤون عربية** ، مصر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد 160 ، شتاء 2014 ، ص ص 80-81.

[xxvi]– محمد مجاهد الزيات ، " اعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في دول الثورات " ، ص 8 ، متحصل عليه من :

studies.aljazeera.net/.../2013124104712534604.htm

[xxvii]–"التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115،2011 ،ص 32، متحصل عليه من:

http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf